AL-SABAH
الصباح
الدولية
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4656 | الخميس | 8 صفر 1445 هـ | 24 أغسطس 2023 م | السنة السادسة عشرة

سوريا : السويداء تهتف غاضبة «الفساد في كل مكان»

من احتجاجات السويداء جنوب سوريا

«وكالات» : تحت وطأة الأزمة الاقتصادية الخانقة وضد الفساد المستشري في بعض دوائر الدولة، أطلق أهالي محافظة السويداء في الجنوب السوري صرخاتهم لليوم الرابع على التوالي.

فبعبارة «للصبر حدود» لخص شيخ الطائفة الدرزية ما يجري في تلك المحافظة ذات الأغلبية الدرزية، مؤكداً أن من حق المواطن أن يطالب بحل حاسم.

وقال حمود الحناوي، في بيان أمس الأربعاء، تعليقا على الاحتجاجات «يحق للمواطن أن يعيش كريما آمنا على نفسه ورزقه وعائلته».

كما رأى أنه «على المسؤولين أن يعلموا حق العلم أن البطالة والجوع هما أكبر محرك لانهيار المجتمع، وأن الفساد المستشري بات أصل المشكلة وطال كل موقع في البلاد.» وطالب أبناء المحافظة أن يكون موقفهم موقف الكرامة والحرص على آدابها والحفاظ على مؤسسات الدولة الرسمية العامة والخاصة وعملها.

أتى ذلك، فيما شهدت بعض مناطق المحافظة خلال الأيام الماضية مهاجمة مكاتب الحزب الحاكم. وعمد العديد من السكان إلى إغلاق الطرق مع تصاعد الاحتجاجات على الوضع الاقتصادي.

فيما قال ناشطون ومراقبون إن حشودا أطلقت هتافات مناهضة للحكومة في نحو عشر بلدات وقرى بمحافظة السويداء، احتجاجا على الإجراءات الاقتصادية الجديدة التي تتخذها السلطات، وفق ما نقلت رويترز

وتمر سوريا بأزمة اقتصادية خانقة أدت إلى انخفاض قيمة عملتها إلى مستوى قياسي بلغ 15500 ليرة للدولار الأسبوع الماضي في انهيار متسارع.

بعد أن كانت العملة تُتداول بسعر 47 ليرة للدولار في بداية الصراع قبل 12 عاما.

يشار إلى أن السويداء التي يقطنها معظم دروز سوريا ظلت تحت سيطرة الحكومة منذ بداية الصراع، ونجت إلى حد بعيد من الاضطرابات التي شهدتها مناطق أخرى.

وكانت مسيرات مناهضة للحكومة اندلعت أيضا الأسبوع الماضي في تلك المحافظة بسبب ارتفاع أسعار البنزين الذي زاد من الضغط على الأسر التي تكابد بالفعل من أجل توفير الغذاء. وامتدت المسيرات لتشمل 11 مدينة وبلدة وقرية في المحافظة، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان، بينما شهدت جميع الدوائر الحكومية والمحلات التجارية إغلاقا تاما في عدة مناطق.

في المقابل، لم تعلق السلطات السورية علناً على الاحتجاجات. فيما أكد عضو البرلمان السوري محمد تيناوي يوم الاثنين الماضي أنه لم يسمع بوجود «إضرابات» في السويداء، لكنه شدد على أن بلاده تعيش وضعا «قاسيا» بسبب العقوبات.

كما اعتبر في تصريحات لوكالة أنباء العالم العربي أن «الوضع في سوريا ليس كما يتم تصويره من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام»،قائلا «لدينا مقاربات متنوعة وكثيرة تعكف الحكومة على دراستها حاليا لتخفيف العبء على المواطن وتحسين الوضع المعيشي».

وكان الرئيس السوري بشار الأسد أصدر الأسبوع الماضي مرسوما تشريعيا يقضي بزيادة رواتب العاملين في مؤسسات الدولة بنسبة 100 بالمئة ليصبح الحد الأدنى للأجور 185 ألفا و940 ليرة شهريا (13 دولارا بسعر السوق الموازية / 17.4 دولار بالسعر الرسمي).

جاء هذا المرسوم بعد قرار أصدرته وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك برفع أسعار البنزين والمازوت في البلاد إلى مستويات غير مسبوقة.

من ناحية أخرى قالت هيومن رايتس ووتش إن عشرات الآلاف من النازحين في شمال شرق سوريا، وخصوصا بمنطقة الحسكة، لا يتلقون مساعدات مستمرة أو كافية، مما يؤثر سلبا على حقوقهم الأساسية.

ودعت المنظمة الحقوقية لتأمين مآو مناسبة للطقس، وصرف صحي كاف، ووصول ملائم إلى الغذاء ومياه الشرب النظيفة والرعاية الصحية والتعليم.

وأشارت إلى انهيار خدمات الصحة والنظافة ونقص في المواد الأساسية خلال الفترات شديدة الحرارة والبرودة، مما يثير مخاوف بشأن ما إذا كان المستوى الحالي للمساعدة يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنازحين ويفي بالمعايير الدنيا العالمية للمساعدات الإنسانية.

وقال آدم كوغل، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: «مرت 4 سنوات تقريبا منذ نزوح مئات الآلاف إلى شمال شرق سوريا الخاضع لسيطرة الأكراد بحثا عن المأوى والدعم بعد الغزو التركي لبلداتهم. لكن تسبب نقص المساعدات في وضع حرج».

وقالت هيومن رايتس ووتش إن على الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الأخرى والإدارة الذاتية الكردية إيلاء الاهتمام الفوري إلى الوضع الإنساني الحرج الذي يتكشف في المخيمات غير الرسمية والملاجئ الجماعية عبر إعطاء الأولوية لهم.

ونبهت إلى أن الحكومة السورية استخدمت لسنوات المساعدات كسلاح، في مسعى إلى فرض وجهة المساعدات، وحيّدت ومنعت مرورها من الأجزاء التي تسيطر عليها.

ودعت المنظمة دمشق وأطراف النزاع الأخرى لأن تعمد فورا إلى إزالة جميع العوائق أمام إيصال المساعدات إلى المناطق التي لا تخضع لسيطرتها في شمال شرق سوريا، وحثت الإدارة الذاتية الكردية على زيادة الدعم حيثما أمكن للمجتمعات التي لا تتلقى دعما مستمرا من الأمم المتحدة.

وذكّرت بأن روسيا أجبرت في يناير 2020 مجلس الأمن على إغلاق 3 معابر حدودية من أصل 4 مصرح بها سابقا، مما تسبب في قطع المساعدات العابرة للحدود بإشراف الأمم المتحدة بالكامل عن شمال شرق البلاد، وترك الوكالات الأممية تحت رحمة الشروط التعسفية وغير المبررة في غالب الأحيان التي تفرضها الحكومة السورية.

السودان : قصف على «الدعم السريع» بالخرطوم

من الخرطوم

«وكالات» : على وقع الصراع المحتدم منذ أيام للسيطرة على هذا المقر العسكري المهم جنوب الخرطوم، شن الجيش السوداني ضربات جوية على مواقع قريبة من مقر «سلاح المدرعات».

فقد أفادت مصادر عصر أمس الأربعاء أن طائرات الجيش قصفت مواقع للدعم قريبة من سلاح المدرعات

فيما ردت قوات الدعم السريع التي يتزعمها محمد حمدان دقلو، بالمضادات الأرضية.

بينما تصاعدت أعمدة الدخان بشكل كثيف إثر الغارة الجوية.

بالتزامن، نشر الدعم السريع فيديو لأحد عناصره، مؤكدا أنهم دخلوا أسوار هذا المقر العسكري الهام في منطقة الشجرة جنوبي العاصمة.

كما زعم أن المشاهد مصورة من قلب الموقع الذي شهد لأيام اشتباكات طاحنة، لافتا إلى أن الهزيمة منيت بعناصر الجيش، وأتلفت وأحرقت دباباته.

وكان الجيش نفى أكثر من مرة خلال الساعات والأيام الماضية سيطرة المهاجمين على هذا المقر، مؤكداً أنه صد كافة محاولات الدعم السريع لدخول «سلاح المدرعات».

ويقع هذا المقر في حي الشجرة جنوب الخرطوم، وتقدر مساحته بعشرة كيلومتر مربع تقريباً، وتعتبر منطقة عسكرية تاريخية وتضم إلى جانب سلاح المدرّعات، مصنعا للذخيرة ومصنع اليرموك.

كما يضم مئات الدبابات والمدافع الضخمة، بعضها محلية الصنع من إنتاج التصنيع الحربي الذي استحدث إبان حكم الرئيس المخلوع عمر البشير.

كذلك يضم سبعة ألوية: أربعة منها دبابات، واثنان مشاة، ولواء واحد مدرع خفيف.

ولطالما اشتهر بأنه يضم مقاتلين شديدي المراس من ذوي البأس والكفاءة القتالية النادرة.

يشار إلى أنه منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل الماضي، هيمنت قوات الدعم السريع على الأرض في العديد من مناطق الخرطوم، في حين حافظ الجيش، الذي يمتلك طائرات حربية ومدفعية ثقيلة، على سيطرته على قواعده الرئيسية في العاصمة، وفي الأجزاء الوسطى والشرقية من البلاد، وفق ما أفادت رويترز.

فيما دارت اشتباكات عنيفة بين الجانبين للسيطرة على القواعد وطرق الإمداد غرب الخرطوم في منطقتي كردفان ودارفور.

من جهة أخرى وجهت وزارة الخارجية السودانية بإلغاء جوازات سفر دبلوماسية لعدد من الشخصيات، من بينها قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان حميدتي وبعض أفراد أسرته ومدير مكتبه، في حين أكد الجيش سيطرته الكاملة على معسكر سلاح المدرعات.

وشمل القرار الذي اتخذته وزارة خارجية السودان، إلغاء الجوازات الدبلوماسية لعدد من قادة الحرية والتغيير، أبرزهم مريم الصادق وخالد عمر يوسف ومحمد الفكي سليمان، إضافة إلى رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك.

وعلى الصعيد الإنساني، قال مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية بالسودان إن 60 شخصا على الأقل قتلوا وأصيب 250 آخرون، في حين نزح نحو 50 ألف جراء الاشتباكات بين الجيش السوداني والدعم السريع في مدينة نيالا بولاية جنوب دارفور غربي البلاد.

كما أفادت منظمة «أنقذوا الأطفال» غير الحكومية الثلاثاء بأن ما لا يقل عن 498 طفلا «وربما مئات آخرين» ماتوا جوعا في السودان خلال 4 أشهر من الحرب.

وحذر مدير المنظمة في السودان عارف نور، في بيان، من أنه في بلد كان يعاني ثلث سكانه قبل الحرب من الجوع «يموت الأطفال من الجوع في حين كان من الممكن تجنب ذلك تماما».

وأضاف أن «ما لا يقل عن 498 طفلا في السودان وربما مئات آخرين ماتوا جوعا» منذ بدء الحرب يوم 15 أبريل الماضي، وقال «لم نتخيل قط رؤية هذا العدد الكبير من الأطفال يموتون جوعا، لكن هذا هو الواقع الجديد في السودان».

رئيس وزراء العراق: لن نسمح لأي جهة أو تنظيم العبث بأمننا

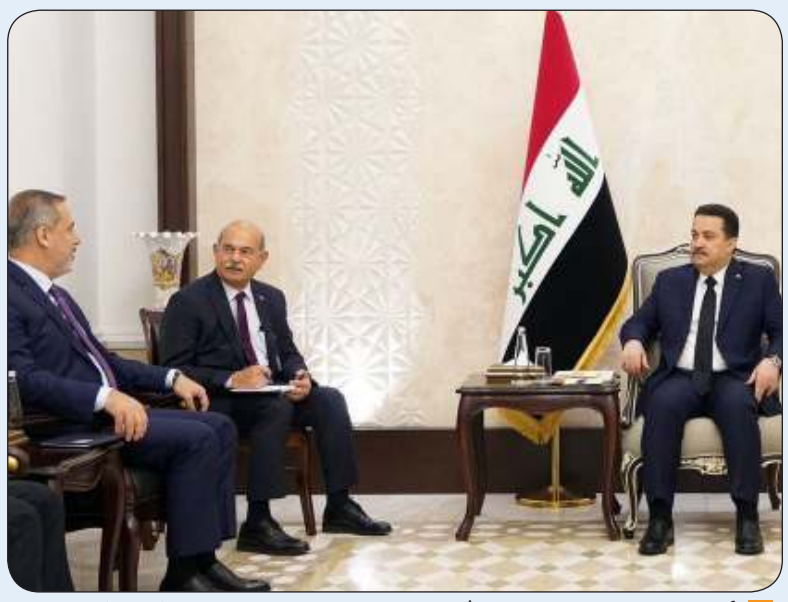
رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، مع وزير خارجية تركيا هاكان فيدان

«وكالات» : أكد رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، أمس الأربعاء، أنه لن يسمح لأي جهة أو تنظيم بالعبث بأمن البلاد.

وقال خلال لقائه وزير خارجية تركيا هاكان فيدان، إن الأمن والاستقرار أولوية للحكومة العراقية، وإنها لن تسمح لأي جهة أو تنظيم العبث بالأمن أو استخدام الأراضي العراقية منطلقا للاعتداء على دول الجوار، مؤكداً التوجه نحو تفعيل المزيد من التعاون في إطار اللجان الأمنية المشتركة مع تركيا واعتماد الحوار، بعيداً عن التصرف أحادي الجانب.

كما أشار السوداني إلى ضرورة التنسيق بين العراق وتركيا، في مختلف القضايا الإقليمية، لتبني مواقف مشتركة تخدم مصالح الشعبين الصديقين، ودعا الجانب التركي بزيادة الإطلاقات المائية لنهر الفرات أيضا، مؤكدا أهمية التوافق بهذا الملف لما فيه المصلحة المشتركة وحفظ الحقوق المتبادلة، وقد تمّ الاتفاق على تشكيل لجنة دائمية بين البلدين لمعالجة ملف المياه.

كما شدد السوداني، على أن العراق جادّ بطرح جميع الملفات، بروح التعاون وحسن الجوار، وفق بيان نشره المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء.

من جانبه، أكد الوزير التركي رغبة بلاده واستعدادها لدعم العراق، في مختلف المجالات مؤكداً التوجه الجاد والحرص على حل المشاكل العالقة بين البلدين.

يشار إلى أنه منذ 2003، يعاني العراق من تراجع في منسوب المياه عبر نهري دجلة والفرات جراء السياسات المائية التي تعتمدها تركيا وإيران بتخفيض نسب الإطلاق وتغيير مسارات الروافد وإقامة السدود العملاقة عليها.

قرارات بشأن 75 منظمة متهمة بقضية التمويل الأجنبي

وزارة الصحة المصرية للمواطنين : ارتدوا الكمامات

مواطن مصري يرتدي كماما

«وكالات» : اتخذت مصر قرارات جديدة بشأن عدة منظمات متهمة في قضية التمويل الأجنبي. فقد قررت السلطات المصرية رفع كافة القرارات المتعلقة بالمنع من السفر أو الوضع على قوائم الانتظار أو التحفظ على الأموال بشأن 75 منظمة في قضية التمويل الأجنبي.

وصرح قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة في القضية الثلاثاء، بأن عدد المنظمات التي يشملها التحقيق 85 منظمة، تم الانتهاء من التحقيق لـ 75 منظمة منها، وصدرت لها أوامر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية وبالنسبة للمنظمات الباقية فبعضها على وشك الانتهاء منها، والبعض الآخر جاري التحقيق بشأنها.

وذكرت وزارة العدل في بيان لها أنه يترتب على صدور أوامر الحفظ إلغاء كافة قرارات المنع من السفر أو الوضع على قوائم ترقب الوصول أو التحفظ على الأموال الصادرة في هذه التحقيقات. وذكرت أنها تتابع عن كثب ما يصدر من قرارات عن قاضي التحقيق وتعمل على تنفيذ هذه القرارات وما يترتب عليها من آثار قانونية بكل دقة حرصًا على ترسيخ مبدأ سيادة القانون.

وترجع قضية التمويل الأجنبي إلى عام 2011، حيث تم اتهام بعض منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية بالعمل دون ترخيص، والحصول على تمويل من الخارج دون الخضوع إلى الرقابة.

وفي تطور لاحق صدر قرار رئيس الوزراء رقم 104 لسنة 2021، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي والذي تضمن مواد نظمت إجراءات توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاتحادات والمنظمات والكيانات الأجنبية غير الحكومية والكيانات المصرية خلال عام من تاريخ إصدار اللائحة التنفيذية.

وكانت السلطات المصرية وفي فبراير من العام 2012 قد أحالت 43 متهما بينهم 19 أميركيا و5 صربيين وألمانيان و3 عرب، لمحكمة الجنايات بتهمة تلقي تمويل أجنبي بالمخالفة للقانون واستعمالها في أنشطة محظورة.

وقضت محكمة جنايات القاهرة بمعاقبة 27 متهما بالسجن 5 سنوات وبمعاقبة 5 آخرين حضوريا بالحبس سنتين وبمعاقبة 11 آخرين بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ وتغريم كل متهم ألف جنيه، وغلق جميع مقرات وأفرع بعض هذه المنظمات ومصادرة أموالها.

من جانب آخر بعد الإعلان عن إصابة حالتين بالمتحور الجديد من فيروس كورونا EG.52 في مصر، طلبت وزارة الصحة المصرية مساء الثلاثاء، من المواطنين ارتداء الكمامات.

وقال المتحدث باسم وزارة الصحة المصرية حسام عبد الغفار إن الوزارة رصدت حالتين تعانيان من الأعراض التنفسية الحادة، وكان لديهما أعراض مشابهة لنزلات البرد، مثل ارتفاع درجات الحرارة والرشح.

كما أشار في تصريحات لوسائل إعلامية مصرية إلى أخذ عينات منهما للتأكد من إصابتهما بالفيروس من عدمه، وتم عمل مسحة، وبعد إرسال العينات للمعامل المركزية تم إثبات إصابتهما بالمتحور الجديد من كورونا EG.52، ولكن أعراضه خفيفة للغاية.

ولفت إلى أن وزارة الصحة المصرية لديها منظومة ترصد على مستوى 27 محافظة، أمراض الجهاز التنفسي، موضحًا أن أعراض كورونا الجديد مشابهة لنزلات البرد العادية كالرشح وارتفاع درجات الحرارة.

فيما أوضح أن المتحور الجديد من كورونا واسع الانتشار، فهو أكثر انتشارا من متحورات كورونا السابقة، ولكنه لم يؤدِ لأعراض شديدة أو دخولَ المستشفيات أو العناية المركزة.

ونصح المواطنين بارتداء الكمامات وتناول الأغذية التي ترفع من الجهاز المناعي، بالإضافة لاتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية في الأماكن المزدحمة، محذرا كبار السن بتوخي الحذر من الأماكن المزدحمة والحصول على اللقاحات.

يذكر أن رئيس اللجنة العلمية لمكافحة كورونا بوزارة الصحة، حسام حسني، كان كشف سابقا تفاصيل عن المتحور الجديد وأعراضه.

وقال إن المتحور الجديد يتميز بسرعة الانتشار ولا يصيب سوى الجهاز التنفسي العلوي، فيما تشمل أعراضه ارتفاع في درجة الحرارة وآلام في الجسم والزور، وضعف وتكسير وكحة مستمرة، وشعور بالألم عند البلع أو الحديث، إضافة إلى سيلان بالأنف والصداع.